

الوهم الصهيوني

نائب رئيس الدكتور محمد توفيق رضى

نشرت مجلة « الاتلانتيك » مثلى « هذا المقال فى فبراير سنة ١٩٤٧ . والكاتب هو المستر و . ت . ستاس فيلسوف يعرف المصاعب التى تواجه الموظف الحكومى . عندما تخرج فى كلية تريفينى فى دبلن التحق بخدمة الحكومة البريطانية وعين عمدة لمدينة كولمبو بـ سيلان . ولكن نداء القلم تنلب عليه فاستقال من عمله ليواصل الدرس والكتابة . واليوم نراه مؤلفا غزير الانتاج علاوة على عمله كاستاذ للفلسفة بجامعة برنستون الأمريكية .

(٩)

فلسطين بلد صغير ولكن ما يعمل بها ينم عن حالة العالم أجمع . وأحب أن أوجه الانتباه للطرق التى تتبع فى حل هذا المشكل لا إلى الحلول نفسها فحسب .

وسأحاول إثبات أن هذه الطرق خطيرة ومدمرة ولو داومنا على اتباعها فى حل مشاكل العالم الأخرى — وكل القرائن تدل على ذلك — فالعنف والحرب سيكونان نتيجة صحيحة لذلك .

إن كان من ثمة سؤال أخلاقى للحرب العالمية الثانية فالسؤال هو هل العلاقات الدولية ستسيطر عليها القوة أم القانون ؟ . ومعنى القانون هو تطبيق مبادئ العدل فى حل أى مشكل كان . لقد خرجنا من الحرب بنتيجة هى

أن العدل قد تغلب على القوة العائمة . ولكن نحن الآن في سلام في برى
أنتبع العدل الآن أم القوة ؟

على الجواب يتوقف مستقبل العالم بل مستقبل الحرب أو السلام .
وأرى من الأفق أن نمتحن بإيمان إحدى المشاكل المعقدة ونمتحن الطرق المتبعة
في حلها لنعرف الاتجاه العام . وأرى أن فلسطين مثل مناسب جدا .
يظهر في أغلب الأحيان أن آراء الناس في المسائل السياسية والدولية
تبنى باستمرار على ميولهم الخاصة ويندر ما تكون تلك على أساس من الحكمة
وهذا أول سبب للحروب وسفك الدماء . فالحق أن الميول الخاصة التي لا يتحكم
فيها العقل المترن تؤدي حتما إلى استعمال القوة . والمنطق هو أساس الديمقراطية
والعدل لانه يزن المسائل بدقة وبلا تحيز والحروب لن تنتهى حتى يتعلم الناس
كيف يقيمون آراءهم في المسائل الدولية وأفعالهم على أساس من الحق لا شوبه
أى تحيز .

وفلسطين مثل صريح للنقطة التي نحن بمصددها . فليس اليهود والعرب
ملتهين بنار العاطفة التي يسمونها وطنية فحسب بل إن الدول العظمى التي لها
صلة بالمشكل والتي كان ينتظر منها أن تتوخى العدل والصواب في دراسة
الموضوع ومحاولة حله — لاتحاول الحكم في هذا النزاع بلا تحيز . وهكذا
نرى كلا من هذه الدول العظمى تحاول النظر إلى المشكل من وجهة المنفعة
الشخصية واتخذوا من المسألة الفلسطينية ذريعة لزيادة سلطانهم . وأسوأ من هذا
للحصول على أصوات الناخبين في مسائل داخلية بحتة .

والحقيقة أن كل محاولة لتطبيق مبدأ العدل على النزاع الفلسطيني لا بد
وأن تكون مخفوفة بمصاعب كبيرة . لأنه بما أن العدل تصور خالق فلا يمكن
للإنسان أن يصدر فيه حكما مالم يحدد ماهو الصواب وما هو الخطأ . ولو
فعلنا ذلك لأرتفعت الأصوات بالاحتجاج ضدنا بدعوى أننا نتحدث من الناحية

العلمية النظرية بدون أن نكون واقعيين مواجهين للحقائق العملية .

إن الحالة في فلسطين تتغير بسرعة حتى ليخيل لنا أنه من المستحيل أن نقول عنها شيئاً ونضمن عدم تغييره في بحر شهر واحد تبعاً للحوادث. وإذن لم يبق أمامنا إلا دراسة المسألة من وجهة العدالة فذلك إدعى للاستقرار فإن مبادئ العدل والقانون لا تتغير بنفس السرعة . فكما نص في الميثاق الأطلسي تقضى العدالة الدولية بأن لكل شعب تحديد مصيره وتدير أموره الداخلية بدون أى اعتداء أو تحرش من أى شعب خارجى كان . وليس ذلك بمبدأ جديد اخترعه روزفلت وتشرشل فقد كان ذلك هو الأساس الذى بنى عليه الرئيس ويلسون سياسته والذى كان من نتاجه عصبة الأمم. وهو أيضاً الأساس الذى تقوم عليه الديمقراطية . ونرى بناء عليه أنه لا يحق لأقلية ما أن تفرض إرادتها على الأغلبية . إذ أن فى ذلك اعتداء صارخاً على مبادئ العدل والديموقراطية وحرية تحديد المصير . بل فيه تعسف جائر .

(٢)

ووجهة النظر العربية هي أن العرب يكونون الأغلبية العظمى من سكان فلسطين منذ نيف وألفى سنة .

وهم على حق في معارضتهم لمبدأ المهجرة اليهودية . والقضية العربية تقوم على أساس من العدل الدولي فما دام للأغلبية من سكان في بلد ما الحق في تقرير مصيره نرى إذا أن في محاولة صهيوني الانجليز والامريكيين فرض المهجرة اليهودية على العرب اعتداء ظاهر لا على العرب فحسب بل على مبادئ العدل الدولي وحق تقرير المصير والديموقراطية .

وليس لاحد أن يعترض قائلاً إن العرب مخطئين في رفضهم للمهجرة اليهودية ، أو أنه من واجبهم أن يسمحوا بهجرة اليهود نظراً لما عانى هؤلاء من عذاب وامتهان إذ أن مبدأ العدل الذي بينته آنفاً يخلل للعرب أنفسهم أن يقرروا ما يجب فعله . وهذه البديهية تظهر بجلاء لو ضربنا مثلاً بمس حياتنا الشخصية في أمريكا . فنحن الامريكيين نمنع هجرة غير القوقاسيين (أعنى الاجناس البيضاء فقط) الى بلادنا . فلو فرضنا أن هناك قوة دولية عظيمة يمكنها املاء ارادتها علينا وغصبتنا على قبول هجرة العناصر غير البيضاء الى بلادنا أفلا نعتبر ذلك اعتداء جائراً على حقوقنا ؟ علينا أن نتوخى العدل في أنفسنا ونسلم بوجهة النظر العربية بلا اعتراض أو نقاش ففي ذلك احترام للعدل الدولي .

ماذا يقول الصيونيون في هذا ؟ إن قضيتهم تستند إلى خمسة أدلة ، ويجب أن تمتحن تحليليا واحدة بعد أخرى لنرى ما فيها من خطأ أو صواب .
فالحجة الاولى . هي أن فلسطين كانت أرضاً لليهود في العصور القديمة

وانهم لم يتركوها بمحض ارادتهم بل أكرهوا على تركها ولذلك يدعون أن لهم الحق في دخولها مرة ثانية . وهذا ادعاء باطل لانه ليس لامة الحق في الارض التي تملكها إلا بطول الاقامة . والا تساءلنا أى حق لنا نحن الامريكيين للعيش في هذه الولايات المتحدة وامتلاكها وتقرير مصيرها :!! اللهم لا حق لنا على الاطلاق الا أننا نقيم فيها منذ ثلاثمائة عام تقريبا !!! أفان كان هذا المنطق صحيحاً في الولايات المتحدة أفلا يكون صحيحاً في فلسطين والعرب قد ملكوها وأقاموا فيها حوالى الالفى عام ؟؟

والحجة الثانية . هي أن بفلسطين آثاراً يهودية دينية مقدسة . أيهل أن نتخذ من الشعوب الدينية مبرراً للهجرة العامة ؟ . وهل هناك أى سابقة تاريخية تبرر ذلك حتى نعتسد هذا المبدأ اليوم اعتماداً على السوابق ؟ الجواب هو النفى الصريح . أوليست فلسطين مهبط رأس المسيح ؟ وهل يحق لمسيحي انجلترا وأمريكا النزوح إلى فلسطين اعتماداً على هذه النظرية ؟ قرب معترض بأن الانجليز والامريكان لهم مواطن معترف بها واليهود لا يتمتعون بمثل هذه الميزة لأنهم مشتتون في أنحاء العالم . ومثل هذا الاعتراض يدل بوضوح على التفكيك المشوش المرتبك . وبالرغم من هذا سنشرح موضوع تشرد اليهود عند ما نأتى لتحليله ودراسته في المكان المناسب من هذا المقال :

والحجة الثالثة . هي أن الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٧ وعدت اليهود بتسهيل إيجاد موطن لهم في فلسطين ويجب إذاً تنفيذ هذا الوعد احتراماً للعهود . والواقع أن هذا منطق خطأ أيضاً لان الوعد الذى يبنى على غير

عدل بل على جور ظاهر لا يجب تنفيذه.

فمثلا لا يمكنك أن تبرر السرقة لأنك وعدت إنسانا ما بأن تسرق . ولا يمكن لقاض أن يبرئك من جريمة السرقة اعتادا على أنك وعدت وقانون الاخلاق يقضى باحترام الوعود والعهود !! ومن البديهي أن تصريح بلفور كان خطأ من مبدئه لأنه لم يكن للانجليز أى حق اطلاقا أن يعدوا باخطاء ولا يملكون ، بل كان عمل الانجليز هذا اعتداء صارخا على مبدأ العدالة الدولية وبذلك يسقط حق الصهيونيين فى المطالبة بتنفيذ تصريح بلفور ولو ألحوا فى تنفيذه لاصبحوا شركاء متعبدين فى الجرم .

والحجة الرابعة . هى مسألة تشرد اليهود وتضييق اليها آلامهم المبرحة والتعذيب الذى انزل عليهم والعناء الذى يلاقونه حتى الآن . هذه معضلة تنصب على ضمير الانسانية بأجمعها وتسأل عنها كل أمة فى العالم وبخاصة الامم التى أزلت النكال باليهود . ولكن شعورنا الانسانى وعطفنا على البشرية المعذبة لا يكسب اليهود أى حق أدبى خاص فى تملك فلسطين . ونظرة واحدة للقانون الاهلي تثبت أن الفرد المشرد أو الجائع أو المظلوم له حق أدبى فى أن ينقذ من حالته ولكن دعواه تنصب على الجماعة التى يعيش بينها وليست على فرد معين بالذات (اللهم إلا إذا كان هذا الشخص هو المتسبب فى الضرر) . نستنتج إذن أن الانسانية بأسرها مسئولة عن حل مشكلة اليهود ووضع حد لآلامهم وتعاستهم ولكن فلسطين ليست الحل . وبذلك يظهر أن الحجة الصهيونية الرابعة ان هى إلا حجة باطلة .

والحجة الخامسة . هى أن الهجرة اليهودية قد أفادت فلسطين فائدة عظيمة وان المنتظر أن تعظم الفائدة لو زادت الهجرة اليهودية : مما لا شك فيه أن فلسطين تقدمت على يد اليهود وارتقت إلى درجة محسوسة ، ولكن السؤال هو هل يعد ذلك مبررا للهجرة الصهيونية ودليلا منطقيا فى صالحهم ؟

إن ضعف وجهة النظر هذه ظاهر إذ فيه تبرير مطلق للعدوان الدولي أو على أقل تقدير لاعتداء الشعوب القوية المتحضرة على الشعوب الأقل مدنية . فقد كان في إمكان هتلر أن يدعى المقدرة على حكم فرنسا وإنجلترا وأمريكا بطريقة أصاح وأدق مما كان سائدا في تلك البلاد إذ ذاك بيد حكامها الوطنيين . وكان يمكنه أن يدعى - كما ادعى فعلا - أن فتوحاته إن هي إلا لصالح البشرية والعالم أجمع . فإن بدت لك سفاهة هذه الحجة قامتحن مثيلاتها . فالإنجليز قد برروا وجودهم في الهند بحجة اصلاحها وإدخال الحضارة إليها . وموسوليني قال إنه فتح الحبشة لينزل منها تجارة العبيد وليدخل عليها المدنية ...

(٤)

فلو قبلنا هذه الجدلليات الشكائية لتخلينا عن مبدأ العدل الدولي الذي تدعى بأننا نحترمه وندين به وللسلنا بحق الشعب الأكثر حضارة في مصادرة حرية الشعب الأقل حضارة وفتح عنة واغتصابا . ويظهر لى أن هناك كل الخطر في قبول هذا الإدعاء وأرى من الأفضل ألا نقبل في فلسفة العلاقات الدولية مثل هذا المبدأ الذي يمكن بسهولة جدا أن يحور إلى تبرير كل اعتداء .

(٥)

إننى على تمام الاقتناع بتحليلى المنطقى لنقط القوة والضعف فى القضية الصهيونية التى تناولتها بالبحث فى هذا المقال . واستنتج بناء عليه أن قضية العرب صحيحة بلا نزاع وأن دعوى اليهود لا تقوم على أساس وتلك نتيجة يصل إليها أى محكم غير متحيز .

والحل ظاهر للعيان إذ يجب على جميع بلدان العالم التى تقل فيها كثافة السكان - مثل استراليا وكندا وبعض أجزاء الولايات المتحدة وفلسطين نفسها

وغيرها من الأمم — أن تعيد النظر في سياسة الهجرة حتى يتسنى لكل دولة أن تأخذ نصيبها من اليهود الذين يبحثون عن مأوى . وهذا في نظري هو الحل الوحيد . فلماذا لا نطبق هذا المبدأ ؟ الجواب أننا في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وانجلترا وغيرها من الأمم نحجم عن الاعتراف بالحق الأخلاقي البين الذي تفرضه علينا ظروف هذا المشكل . إننا لا نريد أن نتحمل نصيبنا العادل من هذا العبء ، ووجدنا أن فلسطين بلد صغير بعيد عنا يسكنه قوم عزل من السلاح . لذلك جونا عليهم وألقينا على كواهلهم كل العبء الذي كان يجب أن نشترك جميعا في رفعه .

يقال إن اليهود يجوعون لكي يذهبوا إلى فلسطين بالذات . ويرفضون الذهاب إلى أي بلد آخر ، وفي ذلك دليل على رغبتهم الملحة في الذهاب إلى هذا البلد ، ولكن هل من العدل أن تقبل رغبة أحد طرفي النزاع في قضية ما . كأساس محتم لفض هذا النزاع . واستنادنا على هذه الرغبة في عدم تقييد لوائح الهجرة في أمريكا وكندا وأستراليا وانجلترا . إن هو إلا اتفاق ظاهر ، وما زلنا نذكر جيدا الامتعاظ الذي أثراه في أمريكا عند ما أعلن المستر بيفن أننا نريد من انجلترا أن تفتح باب الهجرة إلى فلسطين ، لأننا لا نريد إدخالهم في أمريكا وهذا طبيعي ، إذ أن الحق لظمننا في وجوهنا وأظهر سوء نيتنا ونفاقنا . ولكن من البديهي أيضا أن كلام بيفن هذا ينطبق على انجلترا وامبراطوريته بنفس القوة التي ينطبق بها علينا نحن الأمريكيين ، ويجب إذن أن نواجه الحق وهو أنه ما من أممة عظيمة تريد إيواء هؤلاء المشردين . وعلى « السياسيين » « الواقعيين » « العمليين » أن يفهموا أن سياستهم هذه ستؤدي حتما إلى الحرب لا في فلسطين وحدها بل في العالم أجمع .

هل نريد حربا أم سلمي ؟ إن أردنا السلام فهناك طريق واحد للحصول على ذلك ، بأن نمتنع عن حل المشاكل الدولية حلولا تعتمد على حيازة أصوات

الناخبين ، أو على المصالح النفعية الخاصة، والأطماع الشخصية والتحيز، بل وكل المشاعر المنحطة المستترة وراء كلمة الوطنية، وعلينا أن نتوخى حلولاً تستند على العدل والمنطق الصحيح .

هذا هو درس فلسطين ، وهو درس ليس بمنفرد، بل له مساس تام بالعالم أجمع، فكما كانت ميادين القتال في الحرب الأهلية الأسبانية سنة ١٩٣٦ أرض اختبار لطرق الحرب الإيطالية والألمانية، فكذلك فلسطين اليوم بقعة اختبار لسياسة السلام العالمي . وأساليبنا المبنية على منطق خاطيء وتصورات مشوشة تظهر لاهيان مقدار العبث المتسيطر على عقولنا عند ما نجتمع طالبين السلام .